



مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 115 (من 25 أبريل/نيسان إلى 2 مايو/أيار 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة 2
- زيارة الرئيس الأفغاني إلى الهند..الخارجية الأفغانية بين التغيير والتوازن
- خلفية العلاقة الهندية الأفغانية 3
- خارجية حامد كرزاي تجاه الهند 4
- عوامل ميلان أشرف غني نحو باكستان 5
- خارجية أشرف غني 6
- محاولة التوازن في السياسة الخارجية 6
- إنجازات زيارة أشرف غني إلى الهند 7
- البرلمان الأفغاني وندم لا يجدي
- تقرير الوفد الأفغاني في المفاوضات مع أمريكا 10
- حامد كرزاي والاتفاقية الأمنية 10
- مجلس الأعيان والاتفاقية الأمنية 11
- تعزيز القوات الأفغانية 12
- النتيجة 12

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» ناقش من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية زيارة الرئيس الأفغاني أشرف غني على رأس وفد رفيع المستوى إلى الهند، كان هدف هذه الزيارة إحداث التوازن في العلاقات الأفغانية مع الجانب الباكستاني والهندي معاً، إلى جانب أهميتها في المجال التجاري والاقتصادي. فبعد وصول أشرف غني إلى سدة الحكم أصبحت العلاقات الأفغانية الهندية باردة نوعاً ما، ولعب التقارب الأفغاني الباكستاني الدور الأبرز في ذلك.

ما هي أهمية زيارة أشرف غني إلى الهند في هذه الفترة وماذا ستكون نتائجها؟ وما هو الفرق بين سياسة أشرف غني وسياسة حامد كرزاي تجاه الهند؟

من جهة أخرى وبعد سلسلة من الأحداث الدامية في أرجاء البلد، طلب عدد من أعضاء البرلمان الأفغاني إعادة النظر في الاتفاقية الأمنية بين أفغانستان وأمريكا وإلغائها نهائياً. وعلى حد قول النواب كان الهدف من توقيع الاتفاقية لإحلال السلام في البلد وهو أمل لم يتحقق، بل تصاعدت معها وتيرة العنف في البلد أكثر.

قبل توقيع الاتفاقية الأمنية مع أمريكا قام مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية بدراسة حصينة لنص الاتفاقية، وبسبب عدم وجود أي تعهدات ملزمة للجانب الأمريكي اقترح المركز على المسؤولين الأفغان أن لا يتم توقيعها، إلا أنه وفور وصول أشرف غني إلى سدة الحكم تم توقيع هذه الاتفاقية، ومعها وخلافاً لتوقعات البعض ازدادت الاضطرابات الأمنية في البلد. سؤال يُطرح الآن. إلى أين سيصل طلب البرلمان الأخير؟ هذه الأمور والأسئلة تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليك التفاصيل:

زيارة الرئيس الأفغاني إلى الهند..الخارجية الأفغانية بين التغيير والتوازن



قام الرئيس الأفغاني أشرف غني في 27 من إبريل/نيسان 2015م، بأولى زيارة رسمية له إلى الهند، وقد قام قبله بزيارة كل من السعودية، وباكستان، وأذربايجان، وتركمنستان، وبريطانيا، وأمريكا. بعد تسلم أشرف غني الرئاسة الأفغانية وخلال سبعة أشهر الماضية، ظهر نوع من انعدام الثقة في العلاقات الأفغانية الهندية، ومن أجل ذلك قام أشرف غني بزيارة إلى الهند بهدف بناء ثقة بين الطرفين، وتعزيز التعاون المشترك في مجالات النقل والاقتصاد والتجارة.

خلفية العلاقة الهندية الأفغانية

لدى أفغانستان والهند تاريخ عريق من العلاقات الثنائية، وتعززت هذه العلاقات في القرن العشرين عندما دعمت أفغانستان استقلال الهند، وآوت الموالين للاستقلال. وفي المنتصف الثاني من هذا القرن أصبحت العلاقة أكثر عمقا على أعقاب العداوة المشتركة مع باكستان. وكان من أسباب هذا التقارب أن كثيرا من المسؤولين الأفغان كانوا قد تلقوا دراساتهم العليا في الهند.

وأثناء الاحتلال الروسي لأفغانستان وقف أندراغاني موقفا مترددا، ولم يندد الاحتلال الروسي بصراحة، وهو أمر اعتبره كثير من الأفغان إساءة كبيرة. ومن جهة أخرى قامت باكستان بدعم المجاهدين الأفغان وتوفير الملاذ لموجات كبيرة من اللاجئين الأفغان، وبذلك حصلت باكستان على مكانة بين الأفغان. بعدها وفي التسعينيات دعم كل من الهند وباكستان مواليهما في أفغانستان ودارت رحى الحرب الأهلية بقوة، واستمرت حلقات هذه الحرب النيابة حتى في فترة حكم حامد كرزاي أيضا.

بعد أحداث 11 سبتمبر وسقوط إمارة طالبان في أفغانستان، عززت الهند موقفها في كابول ودعمت الحكومة الأفغانية بمساعدات كثيرة، شاركت في بناء أفغانستان، ووفرت فرص كثيرة للأفغان في مجالات عدة، واستثمرت في أفغانستان ما يبلغ ملياري دولار.

خارجية حامد كرزاي تجاه الهند

كانت لدى حامد كرزاي في بداية حكمه علاقات جيدة مع باكستان والهند، ولكن بعد أن تصاعدت وتيرة هجمات حركة طالبان، أثر ذلك على السياسة الخارجية لدى كرزاي، وتزامنا مع تصاعد فعاليات طالبان العسكرية بدأ كرزاي يضيف شكواه ضد باكستان، ويقترب نحو الهند.

وفي تلك الفترة عندما استلم أوباما الرئاسة الأمريكية عام 2008م، وحاولت أمريكا عام 2009م، التدخل في الانتخابات الرئاسية الأفغانية، أثر ذلك أيضا على السياسة الخارجية لدى حامد كرزاي. وفي فترة ما بين (2009م، و2014م) كانت العلاقات الثنائية بين أفغانستان وأمريكا نحو تدهور مستمر، فيما كانت علاقات الجانب الأفغاني نحو تحسن متزايد مع الصين، وروسيا والهند. وفي أعوام 2010م، و2012م، و2014م، قام كرزاي بزيارة الصين، فيما زار روسيا عام 2011م، وإلى نهاية عام 2013م، قام بـ14 زيارة إلى الهند. وفي الفترة الثانية من حكمه وسّع حامد كرزاي نطاق علاقاته الدفاعية والاستراتيجية مع الجانب الهندي. في عام 2009م، قامت الهند بتعبيد الطريق بين مديرتي زرنج ودلارام، وأظهرت جاهزية لإحداث سد "شابهار"، وفي عام 2011م، تم توقيع اتفاقية استراتيجية مع الهند، فيما اقترحت أفغانستان عام 2013م، أن تقوم بشراء الأسلحة الثقيلة من الهند.

عوامل ميلان أشرف غني نحو باكستان

ويمكن أن نلخص عوامل توجه أشرف غني نحو باكستان في الآتي:

- جلب دعم باكستان في عملية السلام الأفغانية،
- تقليص مشاكل الجانب الأفغاني في مجال النقل،
- ضرورة أفغانستان للجانب الباكستاني في مشاريع مثل "تابي"، و"كاسا-1000".

ولكن إضافة إلى ذلك وفي السنتين الماضيتين جعل بعض المواقف الهندية الرئيس الأفغاني يقدم بعض التنازلات لباكستان، ونسرد بعض هذه المواقف في الآتي:

- في عام 2013م، قام حامد كرزاي بزيارة رسمية إلى الهند، واقترح هناك شراء الأسلحة الثقيلة، إلا أن الهند وبسبب الموقف الباكستاني، وخوفا على حياة أتباع الهند من قبل "لشكر طيبة"، الباكستانية لم تقبل الاقتراح، ولكن في الآونة الأخيرة حاولت الهند أن تحصل على هذه الأسلحة من روسيا لأفغانستان، إلا أن أشرف غني وفي زيارة إلى باكستان رفض طلب الهند الأخير.
- مع أن طريق زرنج-دلارام تم تعبيده من قبل الهند قبل مدة طويلة، وجرت محاولة هندية لإحداث "شابهار" أيضا، ولكن وبراأي محلل سياسي هندي لم تستطع الهند تنشيط هذا الميناء تحت ضغوط أمريكية، لأن العلاقات الأمريكية الإيرانية حينها كانت متدهورة بسبب الملف النووي¹.
- وفي خطة شي جين بينغ الرئيس الصيني باسم "شارع واحد، منطقة واحدة"، ومخالفة الهند مع مشروع طريق الحرير الجديدة، كان من أسباب مخالفة الهند مع نظرية أشرف غني بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي.

¹ Suhasini Haidar, In step with Ghani's Afghanistan, The Hindu, April 24, 2015.

خارجية أشرف غني

تدور السياسة الخارجية في حكومة أشرف غني حول ثلاث محاور:

أولاً: السلام والأمن،

ثانياً: الدبلوماسية الاقتصادية،

ثالثاً: دمج أفغانستان في تكامل اقتصادي إقليمي.

من أجل المحور الأول حاول أشرف غني تحسين العلاقة مع السعودية، وباكستان، والصين، إلا أن خطته للسلام بقيت ناقصة. على سبيل المثال لم يقيم أشرف غني ببناء الصلة مباشرة مع حركة طالبان، بل عوّل على فكر وضع الضغوط على الحركة لإجبارها أن تقبل بالحوار، وإنه أمر يبدو مستحيلاً كما وهو عائق أيضاً في طريق السلام. لأن تاريخ العالم والأوضاع الأفغانية في السنوات الماضية أثبتت أن السلام لا يأتي على فوأة السلاح.

وكان تحقيق المحور الثاني والثالث مستحيلاً دون تعاون الدول المذكورة سالفاً، ومن أجل ذلك بدأ زيارته الرسمية إلى هذه الدول، وأعطى أهمية كبيرة لهذه الدول ووضعها في الحلقة الخامسة لسياستها الخارجية. مع أنه وفي البداية تم نقد موقف السيد غني بأنه وضع الهند في الحلقة الثالثة من سياسته الخارجية، إلا أنه وقبل زيارته إلى الهند صرّح في لقاء مع قناة هندية: "من الهند إلى أذربايجان، كلها دول جارة لنا. الهند جزء من آسيا، وهي من الدول الداعمة لأفغانستان".

محاولة التوازن في السياسة الخارجية

منذ التسعينيات القرن الماضي، لم تحافظ كابول على توازن في علاقاتها مع الهند وباكستان، وجرت هذه العلاقات على صعيد غير متوازن. وكلما تدهورت العلاقات بين أفغانستان وباكستان، تعززت بين أفغانستان والهند، وفي حال تعزيز العلاقات الباكستانية الأفغانية تدهورت العلاقات بين أفغانستان والهند. مثل

الوضع الأول ظاهر جلي في فترة حامد كرزاي خاصة الفترة الثانية، ومثل الوضع الأخير ظاهر في حكومة المجاهدين وإمارة طالبان.

ينتقد أشرف غني في محاضراته عدم الانحياز ويعتبرها خطة للخمسينيات من القرن الماضي، ويؤكد الآن على توضيح السياسة الخارجية والانحياز. ومع ذلك يحاول أشرف غني أن يحافظ على توازن دبلوماسي في المنطقة. ومن هنا أيدّ أشرف غني الموقف السعودي في ملف اليمن، وقام بزيارة إيران أيضا، عمل على تحسين العلاقة مع باكستان وتوجه نحو الهند أيضا.

وبالنظر إلى هذه المحاولات يمكن لنا أن نقول بأن كابول ولأول مرة عملت على تعزيز العلاقات مع البلدين في آن واحد. ويستمر الحفاظ على توازن في العلاقات بين الهند وباكستان إلى أن تساعد إسلام آباد كابول في إحلال الأمن، وفي حال انعدام الثقة بين كابول وإسلام آباد سوف تصبح العلاقات الأفغانية أقرب إلى الهند، وبذلك ينهار التوازن.

إنجازات زيارة أشرف غني إلى الهند

هنا نلخص أهم أبعاد زيارة الرئيس الأفغاني إلى الهند في الآتي:

1- في هذه الزيارة قلّص الرئيس الأفغاني من حدة انعدام الثقة بين الهند وأفغانستان والذي ولد مع زيارته إلى الصين وباكستان. وكانت نتيجة هذه المحاولة أن قبل رئيس الوزراء الهندي مقترح أفغانستان لشراء الأسلحة لقواتها العسكرية، وطلب الجانب الهندي من الجانب الأفغاني أن يقدم قائمة ضرورياته العسكرية.

2- رقي في مجال النقل، وطلب الجانب الهندي بأن تنضم الهند في اتفاقية "أبتا" مع باكستان وأفغانستان. إن المراقب للعلاقات الهندية الباكستانية يعرف أن انضمام الهند إلى هذه الاتفاقية وخاصة عبر معبر "واكا"، أمر صعب للغاية، إلا أنه يبدو ممكنا عبر ميناء كراتشي، لأن المسؤولين الباكستانيين صرّحوا من قبل بأن الهند يمكن لها أن تشرع تعاملًا تجاريًا مع أفغانستان عبر كراتشي.

- 3- وأما العمل على معبر شابهار الذي توقف تأثرا بالخلاف على النووي الإيراني بدأ من جديد. وسيؤثر التعامل التجاري الثلاثي بين الهند وإيران وأفغانستان والذي يمر من معبر شابهار، تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد الأفغاني، لأن الأمتعة الهندية والإيرانية تصل إلى طاجكستان وآسيا الوسطى من جهة، ومن جهة أخرى تذهب أمتعة تجارية إلى الهند عبر هذه الطريق.
- 4- وإن لم تقدم باكستان خلال بضعة شهور القادمة تعاونا حقيقيا في مجال الأمن والسلام، لا تكون هناك ضرورة أخرى لتحسين العلاقة مع الهند، لأن هذه الزيارة قربت الطرفين وسيكون من السهل الحفاظ على علاقات ثنائية حسنة.
- 5- ومن أجل الأهمية تم توقيع اتفاقية في مجال الصحة أيضا، بموجبه يتم تدريب أطباء أفغان في الهند، ويأتي فريق صحي من الأطباء الهنود إلى أفغانستان لتدريب الأطباء الأفغان.
- 6- أظهرت الهند في المجال العسكري جاهزية بأن تساعد أفغانستان، وسوف تستغل أفغانستان هذه الجاهزية كورقة ضغط أمام باكستان، كما وتحصل على تسليح للقوات الأفغانية وهو أمر تفتقدها هذه القوات.

البرلمان الأفغاني وندم لا يجدي



على أعقاب تدهور الأوضاع الأمنية خاصة في شمال أفغانستان، طلب عدد من أعضاء البرلمان الأفغاني من مجلسه إعادة النظر في الاتفاقية الأمنية بين أمريكا وأفغانستان. ويرى هؤلاء النواب بأن الاتفاقية الأمنية مع أمريكا لم تنفع أفغانستان بشيء، بل وسبب تصاعدا في وتيرة الحرب أيضا.

قبل توقيع الاتفاقية قام "مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية"، بعقد جلسات عدة حضرها عدد من المراقبين الحقوقيين، تمت فيها مناقشة الاتفاقية بأسلوب حيادي، واستمرت الجلسات لبضعة أسابيع. ونُشرت نتائج هذه المناقشة في رسالة استراتيجية، ولُخصت في أن هذه الاتفاقية لا تنهي الحرب فحسب بل تُشعل نارها أكثر، وأن أولوية الحكومة الأفغانية ينبغي أن تكون إنهاء الحرب وإحلال السلام، وأن تتم تلك الخطة بإجراء المفاوضات مع المعارضة المسلحة. ولكن للأسف لم يعر حيننا لا رئيس البلد ولا البرلمان أي اهتمام بهذه النتيجة.

تقرير الوفد الأفغاني في المفاوضات مع أمريكا

تم إعداد مسودة الاتفاقية وتوقيعها في فترة حكم حامد كرزاي. وبعد ترتيب المسودة صرح اكليل حكيمي السفير الأفغاني وقتها لدى أمريكا ورئيس الوفد الأفغاني المفاوض في تقرير للرئيس الأفغاني بأن هذه الاتفاقية لا توفر الضروريات الاستراتيجية العسكرية لأفغانستان كبلد حر ذي سيادة وطنية.

وجاء في هذا التقرير: إن ما عرفناه نحن (الوفد الأفغاني) من المفاوضات على نص هذه الاتفاقية الأمنية الدفاعية بين أفغانستان وأمريكا هو أن الجانب الأمريكي لا يريد أن يلتزم بأي شيء للجانب الأفغاني بتوقيعها، كما ولا يعطي أي ضمانات أمنية في أفغانستان. إن هذه الاتفاقية تتخلص في ضمانات زمنية غير الزامية لاستمرار تأييد القوات الأمنية الأفغانية.

يضيف التقرير إن القسم الفني في هذه الوثيقة والذي يُعَوّف الحضور النظامي الأمريكي في أفغانستان بعد عام 2014م، هو في الحقيقة "توافق حالة القوات"، على أساسها وقّعت أمريكا اتفاقية مع 122 بلد. لذلك لا يمكن للجانب الأمريكي أن يعدل الأقسام الفنية في هذه الوثيقة.

في القسم الآخر من هذا التقرير صرح الوفد الأفغاني في المفاوضات بأن هذه الوثيقة هي وثيقة إلزامية للقوة التنفيذية، لذلك تتجنب أمريكا من أي تعهد يلزمها بشيء ويكون تحققها قيد الكونغرس الأمريكي.

وأما بشأن المساعدة للقوات الأفغانية، يأتي في التقرير التالي:

لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تجعل أي تعهد مالي لتأييد القوات الأمنية الأفغانية ضمن نص اتفاقية التعاون الأمني الدفاعي.

حامد كرزاي والاتفاقية الأمنية

مع أن الموالين لحامد كرزاي يدعون بأن الرجل كان على معرفة بأضرار هذه الاتفاقية لأفغانستان ولذلك امتنع عن توقيعها، إلا أن المعطيات الأرضية الحقيقية تقول غير ذلك.

وقد وصل تقرير الوفد الأفغاني المفاوض إلى الرئيس الأفغاني قبل عقد مجلس الأعيان أو الـ "لويا جركا"، إلا أن الرجل ورغم ما وصله من حقيقة الموقف الأمريكي عبر السفير الأفغاني في أمريكا استدعى مجلس الأعيان وتمت إليه دعوة أفراد موالين لأمريكا.

لو كان كرزاي يخالف توقيع هذه الاتفاقية حقا، ما كان عليه أن يستدعي مجلس الأعيان هذا، والذي استدلت أمريكا بقرارها معبرا أن الشعب الأفغاني يؤيد هذه الاتفاقية، وفي مقدمة الاتفاقية تمت الاستناد إلى قرار مجلس على أهمية هذه الاتفاقية لأفغانستان.

بناءً على ذلك يمكن أن نعتبر مخالفة كرزاي مع هذه الاتفاقية مخالفة مسرحية، لأن قرار مجلس الأعيان الذي دعاه كرزاي كان دليلا لدى أشرف غني بأن يوقع الاتفاقية فور وصوله إلى سدة الحكم.

مجلس الأعيان والاتفاقية الأمنية

بعد توقيع الاتفاقية من قبل مندوبي الحكومة الأفغانية والسفير الأمريكي في كابول، صوّب البرلمان الأفغاني هذه الاتفاقية مع عقد بقاء الناتو في أفغانستان بعد عام 2014م، بخسمة آراء مخالفة وثلاثة آراء ممتنعة، وحتى خلافا للمعتاد في البرلمان والذي يعقد جلساته يومي الاثنين والأربعاء، عُقدت جلسة في يوم الأحد وصوب البرلمان الاتفاقية.

إن الموالين لتوقيع الاتفاقية كانوا يستدلون بأن الاتفاقية سوف تنفع أفغانستان في التخلص من التدخلات الأجنبية وخاصة تدخلات الدول الجارة، إلا أن السفير الأمريكي وفي بداية الأمر أوضح موقف بلده وقال إن الهدف من توقيع الاتفاقية ليس الدفاع عن الحدود الأفغانية أمام الإعتداء الأجنبي.

مع نشر الشائعة بأن توقيع هذه الاتفاقية سيتم بين رئيسي البلدين، إلا أنه ومنذ البداية كان واضحا بأن أمريكا لا تريد أن يكون توقيع الاتفاقية على هذا المستوى. وتوقيع الاتفاقية من قبل السفير الأمريكي في كابول يعني أن الجانب الأمريكي خفّض تعهداتها الأخلاقي في هذه الوثيقة إلى أدنى حد ممكن.

تعزير القوات الأفغانية

وكان أملا معقودا آخر في الاتفاقية هو مساعدة أمريكا التسليحية للقوات الأفغانية بالعتاد العسكري الثقيل، إلا أن حقيقة أخرى ظهرت، أظهرت أن أمريكا لا تنوي حقا تسليح القوات الأفغانية. كشفت "منظمة تقييم المساعدات الأمريكية لأفغانستان"، أن 20 طائرة حمل عسكرية اشترتها أمريكا للقوات الأفغانية خرّبت 16 طائرة منها، وتم بيعها في السوق بسعر الحديد، ومن المقرر أن يحدث نفس الأمر للطائرات الباقية. وكان يبلغ إجمالي سعر الطائرات أكثر 400 مليون دولار. يقال إن هذه الطائرات كانت قديمة وغير قابلة للاستفادة، وامتنعت الحكومة الأفغانية استلامها.

وفي هذه الاتفاقية لم تتعهد أمريكا بأي التزام مالي لتأييد القوات الأمنية الأفغانية.

النتيجة

كل اتفاقية وثيقة حقوقية وفي حال الضرورة يتم إرجاعها إلى المراجع القضائية، ولذلك ينبغي أن يكون مفادها واضحا وجليا كي لا يتوسل الطرفان إلى التأويلات. وفي حال درج كلمة ذات معاني في نص الاتفاقية، يمكن لكل طرف أن يستند بتأويل لتلك الكلمة على ما يقوم به.

إن مفردات مثل "يحاول الطرفان"، و"يعمل الطرفان"، و"يسعى الطرفان"، هي مفردات ذات معاني كثيرة في الاتفاقيات الثنائية، وهنا نسرد مثلا من الفقرة الثالثة في المادة الثانية من الاتفاقية الأمنية:

يعتقد الطرفان أن إحلال الأمن والاستقرار في أرض أفغانستان مسؤولية القوات الدفاعية والأمنية الوطنية الأفغانية. ويعمل الطرفان معا على إنماء القدرات لدى القوات الدفاعية والأمنية الوطنية الأفغانية من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية. حسب مطالبة أفغانستان تقوم الولايات المتحدة على الفور بتشخيص المساعدة التي تكون مستعدة لتقديمها للقوات الدفاعية والأمنية الوطنية الأفغانية.

في هذه الفقرة يمكن لمفرد "العمل"، من أجل "مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية"، أن يُستعمل لعدة معانٍ، والتأييد يبقى شريط أن تكون أمريكا مستعدة لتقديمها. ومثل هذه الشروط لا تلزم أمريكا بأي شيء. لذلك لم تقبل أمريكا بأي تعهد ملزم طلبه البرلمان.

النهاية



تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com

رقم الهاتف: (+93) 784089590